مبادرة التسهيلات الضريبية
الحزمة الاولي

وزارة المالية

9 أكتوبر 2024

منظومة ضريبية تحقق الشراكة

يقين

تبسيط

خفض الأعباء

وتحيط بها

01 نوايا صادقة، وعزيمة نحو التغيير للأفضل

02 شراكة تتسم بالشفافية والوضوح والعدالة واليقين

03 شراكة تعكس الرغبة الدائمة للتطوير التحسين والتعامل مع التحديات لكافة الأطراف في دعم موارد الدولة المصرية.

ومن هنا كانت الانطلاقة الأولى التي تم الإعلان عنها نحو فتح صفحة جديدة مع الممولين والمستثمرين ، بتاريخ 2024/9/11

- بدايتها **تحديد التحديات** التي تواجهها المنظومة الضريبية ،
- يتلو ذلك **وضع خطة ممنهجة** واستراتيجية تضمن استمرارية نهج الإصلاح وفق خطوات ثابتة وصولا الي أفضل الممارسات الدولية والتي تنال رضا الممولين والمستثمرين
- وتنعكس بلا شك على **جذب الاستثمارات** ونمو الاقتصاد ومساندة المستثمرين (شركائنا)

وفـــي هـذا السيـــاق فقـــد تمثلـــت

الانطلاقة الأولـــى

لمبادرة التسهيلات الضريبية في 20 إصلاح تم الإعلان عن عناوينها الرئيسية وتم اجراء حوار مجتمعي حولهم مع العديد من ممثلي مجتمع الاعمال

(اكثر من 20 لقاء وتجمع خلال ثلاث اسابيع)

حوار مجتمعي

- اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية

حوار مجتمعي

- جمعية رجال الاعمال اليابانية

حوار مجتمعي

- الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الاعمال

حوار مجتمعي

- أصحاب الفكر الاقتصادي

حوار مجتمعي

- عدد من الاجتماعات مع ممثلي الجمعيات المهنية

حوار مجتمعي

- عدد من الاجتماعات مع كبرى مكاتب المحاسبة

حوار مجتمعي

- جمعية الضرائب المصرية بحضور غالبية المحاسبين والمهنيين والمختصين

عقد اجتماعات تنسيقية

- جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تم الاستماع الى كافة تعقيبات وأراء وتوصيات مجتمع الاعمال اثناء جلسات الحوار المجتمعي وتم تعديل تفاصيل مبادرة التسهيلات الضريبية لتصبح اكثر تحقيقا لمتطلبات مجتمع الاعمال والممولين

تفاصيل حزمة التسهيلات الضريبية الاولي

وتشمل 20 إجراء متكامل ومتسق يحقق الأهداف التالية

1- تخفيف الأعباء للممولين وجذب ممولين جدد

2- مساندة السيولة لدي الممولين/ شركائنا

3- توحيد وتبسيط وتنشيط وتحسين الخدمات الضريبية المقدمة

4- العمل علي انهاء كافة الملفات والنزاعات القديمة

01

لأول مرة وضع نظام بسيط متكامل ومحفز للممولين

الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم السنوي

15 مليون جنيه

يتضمن كافة الأوعية الضريبية

(ضريبة دخل - قيمة مضافة - دمغة - رسم تنمية موارد الدولة)

نستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة / الشركات الناشئة / أنشطة ريادة الأعمال

ويقرر **مجموعة من الحوافز والإعفاءات والتسهيلات** من أجل وضوح الرؤية وتحديد الحقوق والالتزامات وتشجيع الجميع علي الانضمام لهذا النظام المتكامل .

أهم ملامح النظام
اعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم الشهر والتوثيق.
اعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية.
اعفاء من ضريبة توزيعات الأرباح.
اعفاء من تطبيق نظام الخصم أوالدفعات المقدمة.
معاملة ضريبة مبسطة للضريبة على الدخل (قطعية او نسبية) .
اقتصار الالتزام بتقديم اقرارات القيمة المضافة على أربعة اقرارات خلال العام .
اقتصار الالتزام بتقديم اقرارات ضريبة المرتبات والأجور على اقرار التسوية السنوية.
أول فحص ضريبي بعد خمس سنوات.
عـدم المطالبة بـــأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة لمن يبادر بالتسجيل بالمصلحة.

تحدد ضريبة الدخل على الأرباح المستحقة على المشروعات التى لا يجاوز حجم أعمالها السنوى 15 مليون جنيه سنوياً على النحو التالى:

المشروعات التى يقل حجم أعمالها السنوى عن		تدفع ضريبة قدرها
250 ألف جنيه		1000 جنيه سنوياً

المشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى من			تدفع ضريبة قدرها
250 ألف جنيه	ويقل عن	500 ألف جنيه	2500 جنيه سنوياً

المشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى من			تدفع ضريبة قدرها
500 ألف جنيه	ويقل عن	1 مليون جنيه	5000 جنيه سنوياً

المشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى من			تدفع ضريبة قدرها
1 مليون جنيه	ويقل عن	2 مليون جنيه	%0.5 سنـــويـــاً

المشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى من			تدفع ضريبة قدرها
2 مليون جنيه	ويقل عن	5 مليون جنيه	%0.75 سنـــويـــاً

المشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى من			تدفع ضريبة قدرها
5 مليون جنيه	ويقل عن	10 مليون جنيه	%1.0 سنوياً

المشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى من			تدفع ضريبة قدرها
10 مليون جنيه	ويقل عن	15 مليون جنيه	%1.5 سنوياً

02

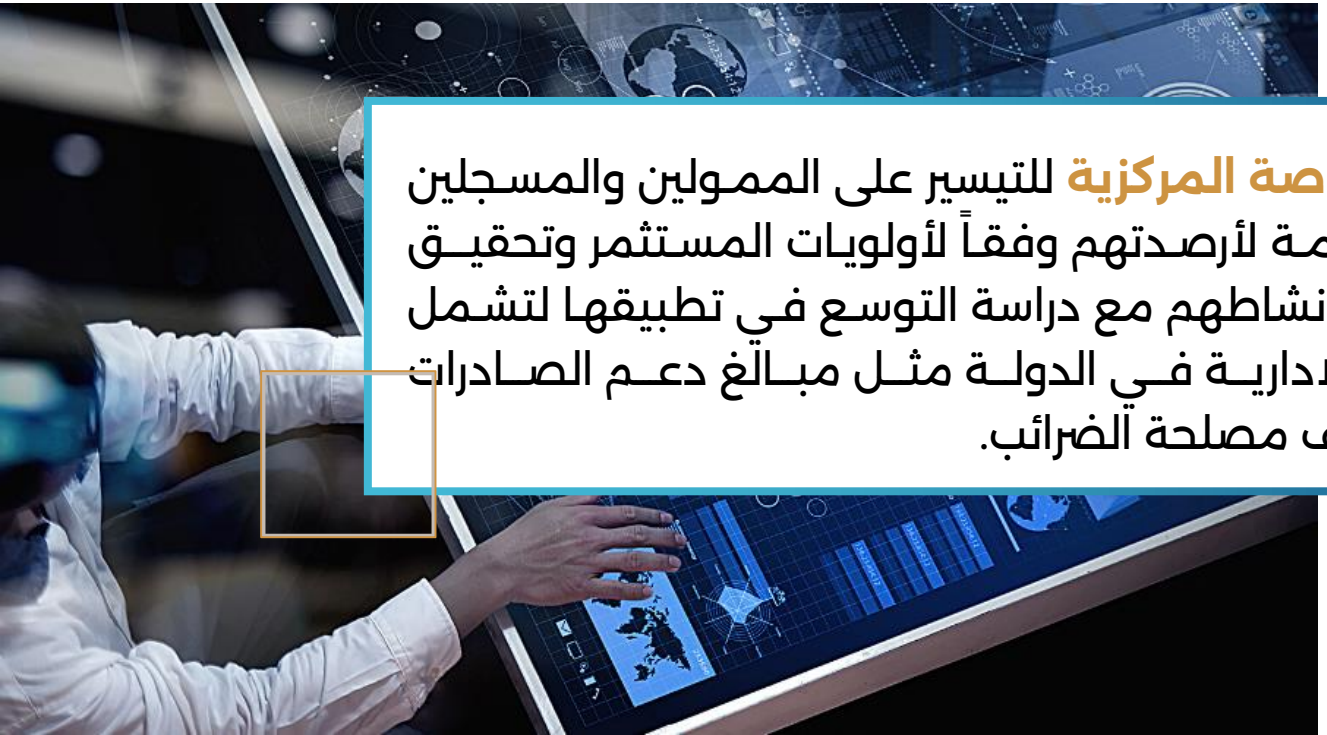

تفعيل **منظومة المقاصة المركزية** للتيسير على الممولين والمسجلين في إجراء التسويات اللازمة لأرصدتهم وفقاً لأولويات المستثمر وتحقيق السيولة اللازمة لمزاولة نشاطهم مع دراسة التوسع في تطبيقها لتشمل العديد من الجهات الادارية في الدولة مثل مبالغ دعم الصادرات ومديونيات الممول طرف مصلحة الضرائب.

وضع **حد أقصى لكافة الغرامات الضريبية بحيث لا يجاوز 100 %** من أصـل الضريبة بغرض انهاء اكبر قدر من **فوائد / غرامات التأخير** ، بالاضافة الي عدم تحميل الممول او المسجل بأعباء ضريبية ناتجة عـن تأخـر المصلحـة فـي إجراءات الفحص الضريبي أو طول فترة النزاع.

تشجيع غير المسجلين ضريبياً من الأشخاص (طبيعي أو اعتباري) بالتسجيل بمصلحة الضرائب المصرية من خلال فتح صفحة جديدة معهم تأكيداً لمبدأ الثقة والشراكة.

مع عـدم مطالبتهـــم بـأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة لتسجيلهم بالمصلحة

السماح للممولين الذين **تعذر عليهم تقديـم الإقـرارات الضريبيـة** في المواعيد القانونية من عام 2020 حتى عام 2023 بتقديمها خلال مدة زمنية محددة **دون التعرض للعقوبات المقررة قانونـا**، والتي تعد بمثابة فرصة لتصحيح الأوضاع والامتثال الطوعي لأحكام القوانين الضريبية تأكيداً لمبدأ الثقة والشراكة .

توفيق الأوضاع قبل الخضوع لعملية الفحص.

من خلال إتاحة إمكانية للممولين **بتقديم إقرارات ضريبية معدلة** عن عام 2020 حتى عام 2023 في حالة وجود سهو أو خطـأ أو إغفـال بيانات لم يتم إدراجها في الإقرار الأصلي دون التعرض للجزاءات المقررة قانونًا تأكيداً لمبدأ الثقة والشراكة.

تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية

تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية مع تفويض وزير المالية في مد العمل بالقانون لفترات اخري، حالياً القانون معروض على مجلس النواب وجارى العمل على استصداره.

تبسيط وزيادة فاعلية منظومة رد الضريبة :

من خلال تطوير وتحسين منظومة رد الضريبة على القيمة المضافة بغرض توفير السيولة المالية اللازمة للمشروعات بشكل سريع ويأتي ذلك من خلال تبسيط الاجراءات وصولا الي مضاعفة حالات رد الضريبة لأربعة أمثال، وزيادة عدد المستفيدين منها، وتقليص المدة الزمنية اللازمة لإجراء عملية الرد .

تستهدف زيادة قيمة وأعداد المستفيدين 4 أضعاف

رفع حد الالتزام بتقديم **دراسة تسعير المعامـــلات** بين الأشخـــاص المرتبطة

ليصبح **30مليون جنيه** بدلا من

15مليون جنيـــه سنويـا

لتخفيف الأعباء عن فئة أكبر من الممولين والغاء الالتزام الخاص بتقديم الملف الرئيسي والملف المحلي سعيا نحو تمكينهم من التوسع وزيادة حجم أعمالهم .

09

تحسين وتطوير منظومة اصدار الفتاوي الضريبية الصادرة عن قطاع البحوث الضريبية :

- توحيد الفتاوي الضريبية من خلال تشكيل مجلس استشاري لضمان عدم صدور فتاوي متعارضة، مع ضمان التسهيل للمستثمرين وتحفيز بيئة الاستثمار.
- إعـداد أدلـة بالـمباديء المستقر عليها لتكون مرجعا لكل اطراف المنظومة الضريبية والتوسع في نشر الأدلة بكافة الوسائل ومن ضمنها النشر علي الموقع الالكتروني للمصلحة لتحقيق التوعية اللازمة .

زيادة فاعلية دور **منظومة الرأي المسبــق** والتي منحها القانون صلاحية إصدار قرارات ملزمة للمصلحة بشأن موقف المعاملات التي يرغب الممولــون والمسجلــون فــي إتمامها ولها آثار ضريبية مستقبلية.

بغرض

- توضــيح المعاملــة الضرـيبية لهــذه التعــاملات وإجراء الدراسات والبحوث الضريبية المطلوبة.
- مســاعدة المســتثمرين نحـــو إعـــداد دراســات الجـدوى اللازمـة لمشرـوعاتهم فـي إطـار مـــن الوضــوح والشـفافية، و الإلمـام بأحكـام القـوانين الضريبية .

وذلك من خلال الاجراءات الاتية :-

- تحويل لجنة الرأي المسبق المشكلة بقرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية ، الي وحدة دائمة تتبع مكتب رئيس مصلحة الضرائب المصرية .
- تزويد الوحدة بعدد كاف من أكفء العناصر الفنية من العاملين بالمصلحة علي مستوي كافة أنواع الضرائب التي تطبقها المصلحة
- تنظيم العمل داخل الوحدة ليصبح علي ثلاث مستويات وهي ، مستوي اعداد الدراسات ومستوي المراجعة ومستوي الاعتماد ، وذلك لضمان جودة ودقة وسرعة وتيرة العمل داخل الوحدة .
- التحول في نظام العمل داخل الوحدة الي النظام المميكن بالنسبة لاستقبال الطلبات وتقديم المستندات واصدار القرارات وتسليمها الي السادة الممولين والمسجلين .
- منح اولوية للممولين الملتزمين ضريبيا فيما يتعلق بأسبقية استفادتهم من الخدمات التي تقدمها الوحدة .

11

زيادة فاعلية الدور الذي تقوم به **وحدة دعم المستثمرين** التابعة لمكتب رئيس مصلحة الضرائب المصرية

تختص الوحدة بحسب قرار انشائها بما يلي:

- الرد على كافة الاستفسارات المقدمة من المستثمرين بشأن المعوقات والمشكلات التي يواجهونها على مستوى تطبيق التشريعات الضريبية والتشريعات ذات الصلة ،
- اتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة بالتنسيق مع القطاعات المختصة داخل المصلحة للقضاء علي كافة معوقات التنفيذ مع منح أولوية للملتزمين.

وذلك من خلال الاجراءات الاتية :-

- التحول في نظام العمل داخل الوحدة الي النظام المميكن لاستقبال الشكاوي والاستفسارات وتقديم المستندات واصدار الاراء القانونية والتنفيذية.
- تزويد الوحدة بعدد كاف من العناصر الفنية والادارية المؤهلة من العاملين بالمصلحة علي مستوي كافة أنواع الضرائب.
- تنظيم العمل داخل الوحدة ليصبح علي ثلاث مستويات وهي: مستوي اعداد الدراسات ومستوي المراجعة ومستوي الاعتماد ، وذلك لضمان جودة ودقة وسرعة وتيرة العمل داخل الوحدة .
- التنسيق الدائم مع الادارة العامة لدعم المستثمرين بوزارة المالية وسرعة الرد واتخاذ الاجراءات اللازمة حيال الشكاوي الواردة.
- توفير المعلومات الدقيقة والمحدثة للمستثمرين عبر قنوات متعددة من خلال اعداد الادلة الارشادية ونشرها علي الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب المصرية وتحديثها بشكل مستمر .
- عقد لقاءات مستمرة وجلسات استماع مع المستثمرين بالتنسيق مع الاتحادات المختصة وجمعيات المستثمرين ومنظمات المجتمع المدني.
- منح اولوية للممولين الملتزمين ضريبيا فيما يتعلق بأسبقية استفادتهم من الخدمات التي تقدمها الوحدة .
- انشاء خط ساخن لتلقي شكاوي المستثمرين والعمل علي حلها بشكل سريع .

تبسيط الإقرارات الضريبية وتخفيض عدد صفحاتها ،

لأغراض تبسيط الاجراءات وتخفيف الأعباء عن الممولين والمسجلين في ضوء توافر المعلومات لدي المصلحة من خلال المنظومات الالكترونية.

هذا الإصلاح يمثل عائد حقيقى لكافة الممولين الملتزمين في ضوء تطبيق منظومة الميكنة الشاملة.

التوسع في نظام الفحص بالعينة

ليشمـل كافة **المراكـــز الضريبيـة والمأموريات**، تأكيداً على :

- تخفيف الأعباء علـــي الممولين وتقليل تكاليف الالتزام.
- تعزيز الثقة بين المصلحة والممولين واعتبار الإقرار ربط ذاتي.
- عـــدم خضوع كافة الممولين للفحص الضريبي بشكل سنوي.
- أن تكون العينة وفقاً لمنظومة مخاطر عصرية ومناسبة لحجم وطاقة القوى الفنية منعاً لتراكم الملفات والنزاعات.

النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبي

- يعد خطوة هامة لتوفير الوقت والجهد ومنح الممولين والمسجلين الفرصة للتجهيز لعملية الفحص قبلها بوقت كاف.
- تقديم المستندات مرة واحدة دون الحاجة لتكرار تقديمها في كافة الأوعية الضريبية.

إلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستنديا مرحلياً ،

وذلك عن الاقرارات الضريبية للعام 2025 بالنسبة للاشخاص الاعتبارية ، والاقرارات الضريبية للعام 2026 بالنسبة للاشخاص الطبيعيين لغرض تطبيق نظام الفحص بالعينة علي كافة الاقرارات وتخفيف اعباء الفحص، والقضاء على أي تقديرات جزافية أو خلافات أو تباين في الآراء ووجهات النظر.

16

وضع نظام استقصاءات رأى محايدة:

- لقياس مدى رضاء الممولين عن خدمات المصلحة من خلال جهات محايدة بغرض تصحيح المسار بشكل دوري ومستمر.

(التطوير عملية مستمرة ودائمة)

الاهتمام بالعنصر البشرى:

- إقرار نظام تقييم وحوافز للعاملين بالمصلحة وفقاً لمؤشرات قياس أداء واضحة تضمن تحسين الخدمات المقدمة للممولين.
- رفع كفاءة العاملين الفنيين (مأمورى الضرائب) من خلال :
  - وضع خطط متطورة للتدريب وتنمية المهارات.
  - التوسع في إبرام بروتوكولات تعاون مع هيئات ومؤسسات التدريب.
  - إطلاق منصة للتعليم الالكترونى.

ا. **إعداد أدلة إرشادية للفحص** بحسب النشـاط لتوحيد قواعد واليات الفحص الضريبي على مستوى كافة مأموريات المصلحة .

ب. **إصدار أدلة إرشادية** تتضمن حقوق وواجبات المستثمرين وكافة الحوافز والمزايا الواردة بالقوانين الضريبية والقوانين ذات الصلة لتحقيق الوعي اللازم والدراية الكاملة بكافة ما تتضمنه التشريعات الضريبية.

ج. **العمل على مراجعة كافة القرارات الإدارية** بشكل يسهم في توحيد وتبسيط التعاملات الضريبية لكافة المتعاملين.

التدرج في عقوبات عدم الالتزام بتقديم الاقرارات لتصبح بشكل تصاعدي طبقاً لحجم الأعباء بغرض تحقيق حالة من العدالة وإمكانية تفعيل العقوبات.

نحن بصدد الانتهاء من وضع منظومة مبسطة وسهلة تعكس طلبات المجتمع الضريبي لإنهاء كافة الملفات الضريبية القديمة والنزاعات القائمة بشكل طوعي وكامل.

شكرا لكم

مبادرة التسهيلات الضريبية- وزارة المالية

9 أكتوبر 2024